المرصد التونسي للإنتقال الديمقراطي
UNDEF
The United Nations Democracy Fund
FNUD
Fonds des Nations Unies pour la démocratie
AFA
منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

أثر الروابط الاجتماعية في خيارات الناخبين

إيلي بديع رزق

ورقة سياسات

مشروع دروس من الجائحة من أجل ممارسات ديمقراطية جيدة في الأزمات في مصر والأردن ولبنان وتونس (2022-2024)

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية
والمرصد التونسي للانتقال الديمقراطي
بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

أثر الروابط الاجتماعية في خيارات الناخبين

ورقة سياسات

إيلي بديع رزق
حائز على إجازة في الحقوق من الجامعة اللبنانية، وتابع دراساته العليا في القانون الجزائي. محامٍ منتسب الى نقابة المحامين في بيروت، ومتخصص في قانون الأعمال والعقود. ناشط حقوقي في مجال حقوق الأحداث والمرأة، وناشط سياسي على المستوى المحلي والدولي. لديه عدّة أبحاث قانونية في مجال القانون الجزائي، وشارك بالعديد من المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية.

مراجعة منهجية: جورج فهمي

مراجعة فنية: زياد عبد الصمد

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

منسقة المشروع: شيماء الشرقاوي

تمهيد

«لا يمكن للديمقراطية أن تنجح ما لم يكن أولئك الذين يعبِّرون عن اختيارهم مستعدين للاختيار بحكمة»[1]. فالديمقراطية لم تعُد مجرّد «حكم الشعب» أو «حكم الأكثرية»، بل باتت مفهومًا واسعًا يتخطى حدود معناه الاصطلاحي، مكرسًا نفسه كمبدأ عالمي ومثل أعلى يقتضي السعي لبلوغه[2].

يتفق أغلب الباحثين على اعتماد المفهوم الواسع للديمقراطية، المفهوم الذي يتخطى حدود «المشاركة الشعبية» في صناعة القرار، ليصل إلى حدّ نظام الحاكم الكامل المتكامل المبني على أساس «المشاركة الشعبية الواعية والحكيمة» في صناعة القرارات تحقيقًا للأهداف الديمقراطية

الديمقراطية إذًا هي مسار طويل ومعقّد، والأهم أنها مسار «حسّاس» يمكن تشويهه بسهولة، لذلك نلاحظ أن مؤشر الديمقراطية منخفض في كثير من الدول التي نعتقد أنها ديمقراطية لأنها تعتمد المشاركة الشعبية في صناعة القرارات، فمثلًا، يحتلّ لبنان المرتبة 112 بين الدول في مؤشر الديمقراطية لعام 2023، ويصنّف ضمن الدول ذات «الأنظمة الاستبدادية»[3].

وفي حين باتت المجتمعات واعية بمعظم الممارسات التي تشوّه الديمقراطية في دولها، نجد أن كثيرًا من الممارسات التي تعتبر «طبيعية» ومتماشية مع الديمقراطية، في الواقع تشوّه الديمقراطية في جوهرها. ولعلّ أهمّ هذه الممارسات الشائعة في الدول العربية، هي الممارسة القائمة على إساءة استعمال «الروابط الاجتماعية» في العملية الديمقراطية، وذلك من خلال استغلال المرشحين للروابط الاجتماعية التي تجمعهم بالناخبين كالروابط العائلية والدينية والمذهبية والمهنية وغيرها، لكسب أصواتهم في العملية الديمقراطية بعيدًا عن مشروعهم السياسي

وصف المشكلة

على الرغم من تطوّر الأبحاث التي تصنّف الروابط الاجتماعية كأحد أبرز العوامل المؤثرة في خيارات الناخبين في العملية الانتخابية، لا يزال الرأي العام يجهل حقيقة مخاطر هذه الممارسات، باعتبار أن نسج الروابط الاجتماعية هو حق طبيعي للجميع، وبأنه من الطبيعي أن يكون للسياسي مروحة روابط اجتماعية واسعة بحكم ممارسته للشأن العام

ولكن الإشكالية لا تكمن في الروابط الاجتماعية في حدّ ذاتها، بل في إساءة استغلالها. فكما قلنا، الديمقراطية الحقيقية تتطلب مواطنًا يتمتع بقدر من الثقافة السياسية ويختار من بين المرشحين بحكمة، والاختيار الحكيم يبنى على أساس مشروع المرشح السياسي وقدرته على تنفيذه، وعلى نزاهة وكفاءة المرشح. أما إذا بني اختيار المرشحين على أسس أخرى كالروابط الاجتماعية (العائلية، الطائفية، العرقية، الشخصية، المهنية...) بمعزل عن المشروع السياسي والكفاءة، فالديمقراطية تكون قد تشوّهت في جوهرها، ويكون الشعب قد ساهم في إيصال فئة غير كفؤة لا تحمل مشروعًا سياسيًّا إلى موقع القرار، ما ينعكس على المسار الديمقراطي في الدولة

تتجلى هذه المشكلة بشكل أوضح في الأزمات، حيث تضع الأزمات كل مسؤول في موقع القرار أمام الامتحان، وسط تزايد اهتمام عامة الشعب بالسياسة[4]. إن مواجهة الأزمات تتطلب دولة يسود فيها القانون، ومسؤولين أكفاء، ذوي رؤية وتطلعات وفكر سياسي ناضج قادر على مقاربة الأزمات بطريقة علمية صحيحة، والمبادرة إلى حلّها أو إلى الحدّ من أثرها، وبالتالي، متى كان اختيار الناخبين للمرشحين يتم استنادًا إلى الروابط الاجتماعية التي تجمعهم بهم، لا استنادًا إلى الكفاءة وإلى المشروع السياسي الذي من المفترض أن يتضمن رؤية لمواجهة الأزمات، فإن ذلك سينعكس سلبًا على القدرة على مواجهة الأزمات، وسيؤدي إلى تفضيل مصالح فئات معينة على حساب الصالح العام

الأهمية

في ظلّ تزايد وتصاعد الأزمات في العالم وفي المنطقة العربية خاصة، وفي ظلّ التجارب العربية المريرة مع قادة وساسة ذوي رصيد شعبي كبير مستمدّ من إساءة استخدام السلطة، وبلا كفاءة ورؤية ومشروع سياسي، لا بد لنا اليوم من إيلاء هذا الموضوع الأهمية التي يستحقها، وذلك أولًا، من خلال الاعتراف بالأثر السلبي لهذه الممارسات في العملية الديمقراطية وعلى القدرة على مواجهة الأزمات، وثانيًا، من خلال وضع هذه الإشكالية على طاولة الدراسات والأبحاث لمحاولة إيجاد الأسس العلمية والعملية التي قد تساهم في الحدّ من إساءة استعمال الروابط الاجتماعية للتأثير في الناخبين في العمليات الديمقراطية.

خبرات تاريخية أو دولية في التعامل مع هذه القضية

إن مسألة الروابط الاجتماعية وتأثيرها السلبي في الديمقراطية لم تكن تحظى في السابق بالاهتمام الذي تستحقه في الأوساط البحثية والسياسية، بل كان الباحثون يصبّون تركيزهم الأكبر في الممارسات المخالفة للقانون كالرشوة والفساد والعنف والترهيب، وكان الساسة يتغنون برصيدهم الاجتماعي ومروحة العلاقات الاجتماعية الواسعة، باعتبار أنهم قريبون من الشعب ومن مشاكلهم اليومية. ولكن، مع تطوّر مفهوم الديمقراطية، وبفعل اتساع رقعة الدراسات التي غاصت أكثر فأكثر في البحث عن العوامل التي تشوّه الديمقراطية، باتت إشكالية الروابط الاجتماعية مع الوقت تستحوذ أكثر فأكثر على اهتمامات الباحثين، وباتت من القضايا المحورية في مجال العوامل التي تؤثر في خيارات الناخبين وفي المسار الديمقراطي

على المستوى الدولي، نلاحظ أن الطبيعة المشروعة للروابط الاجتماعية صعّبت مهمة الدول في التصدي لهذه الممارسات بطريقة مباشرة، فمن جهة أولى لا يمكن منع المرشح من نسج الروابط الاجتماعية مع محيطه لكون ذلك حقًّا من حقوقه الأساسية المكرسة، ومن جهة ثانية لا عبرة في إلزام المرشح بوضع مشروع انتخابي، إذ إن العبرة ليست في وجود المشروع الانتخابي، بل بالاعتماد عليه بشكل أساسي لكسب التأييد. وعلى الرغم من ذلك، يمكننا الاتعاظ ببعض التجارب الدولية التي وجدت سبيلًا للحدّ قدر الإمكان من تأثير الروابط الاجتماعية -وخاصة الدينية- في خيارات الناخبين، فإندونيسيا مثلًا سنّت قوانين منعت بموجبها بشكل صارم استخدام الرموز الدينية في الحملات الانتخابية، أما تركيا فتحاول دومًا تنظيم استخدام الرموز الدينية في الحملات الانتخابية بهدف الحدّ من تأثيرها في الناخبين

نلاحظ من جهة أخرى اتجاه القسم الأكبر من الدول إلى معالجة هذه القضية بطريقة غير مباشرة، وذلك بشكل أساسي من خلال السعي الجدي إلى تنمية الوعي والثقافة السياسية لدى الناخبين، وهذا ما قامت به دولة السويد بنجاح، حيث تبنت وأدخلت في المنهج المدرسي منذ تسعينيات القرن الماضي نهجًا شاملًا لتعليم المواطنة يشدد على القيم الديمقراطية ويسعى بشكل أساسي إلى تعزيز الوعي والتفكير النقدي[5]. كما من الملاحظ أن الدول الليبرالية تسعى إلى أن ترسّخ لدى الناخبين منذ الصغر ثقافة الديمقراطية وثقافة الخيار المبني على المشروع الانتخابي، بحيث نلاحظ في عدّة دول كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والبرازيل أن طرح المشروع الانتخابي على العامة ومناقشته بهدف كسب التأييد باتت ممارسات مكرّسة ومستقرة بالرغم من عدم فرضها بموجب القانون

لبنانيًّا، نلاحظ أن ثقافة المشروع (أو البرنامج) الانتخابي لم تعمّم بعد، ففي حين يعمد معظم المرشحين للانتخابات النيابية والبلدية إلى وضع برنامج انتخابي، فإنه من الملاحظ أن هذا البرنامج لا يعدو عن كونه برنامجًا صوريًّا لا تعار له أي أهمية، ولا يلعب أي دور في منح التأييد للمرشح الذي يكون قد سبق وأمنّه مسبقًا بحكم مروحة روابطه الاجتماعية. على المستوى التشريعي، نلاحظ أن المشترع اللبناني سعى أخيرًا إلى الحدّ -ولو جزئيًّا- من إساءة استغلال الروابط الاجتماعية، وذلك من خلال منع استخدام دور العبادة من أجل إقامة المهرجانات وعقد الاجتماعات واللقاءات الانتخابية أو القيام بالدعاية الانتخابية[6]، وذلك بهدف واضح وهو الحدّ من استغلال الروابط الاجتماعية الدينية للتأثير في خيارات الناخبين

طرح لإستراتيجيات أساسية للتعامل مع القضية

لا شكّ أن إلغاء الطائفية السياسية والاتجاه نحو الدولة المدنية القويّة التي تقوم على سيادة القانون وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يشكّل الحلّ المثالي لهذه الإشكالية، عبر الحدّ من امتداد النفوذ الديني إلى العملية الانتخابية وعبر تمكين المواطن اقتصاديًّا واجتماعيًّا بحيث لا يعود من السهل التأثير فيه. إلا أن التعامل مع هذه القضية ليس بهذه البساطة، بل يتطلب اعتماد إستراتيجيات علمية وعملية (قابلة للتطبيق) تحقق الأهداف المنشودة دون المساس بخصوصية المجتمعات. ونظرًا إلى تركيبة لبنان السياسية-الاجتماعية المعقّدة التي تعتبر الروابط الاجتماعية بين الناخب والمرشح أولوية، لا بد لنا من مقاربة الموضوع بصورة مختلفة تقوم على اعتماد إستراتيجيتين

الإستراتيجية الأولى: إستراتيجية التصدي المباشر: تقوم هذه الإستراتيجية على اتخاذ خطوات مختلفة تستهدف معالجة هذه القضية بصورة مباشرة، وذلك من خلال السعي إلى تطوير المنظومة التشريعية اللبنانية عبر تطوير القوانين الانتخابية (قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب وقانون البلديات) والمراسيم التطبيقية لها من أجل الحدّ قدر الإمكان من إمكانية استغلال الروابط الاجتماعية (وخاصة الدينية منها لما لها من أهمية في لبنان) في العملية الانتخابية. فصحيح أن قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب هو قانون حديث نسبيًّا صدر في عام 2017 مكرّسًا ضمانات أساسيّة للحدّ من التأثيرات الخارجية في خيارات الناخبين، إلا أنه لم يسعَ جدّيًّا للحدّ من التأثر السلبي للروابط الاجتماعية -وخاصة الدينية والطائفية- في خيارات الناخبين. فعلى سبيل المثال، يجب منع رجال الدين ورؤساء البلديات والمخاتير وكل من له مكانة اجتماعية بين أوساطه بسبب منصب أو مهمّة يشغلها من السعي بأيّ طريقة للتأثير في خيارات الناخبين وتصويبها في اتجاه معيّن. كذلك، فإن اعتماد الميغا سنتر (مركز انتخابي مركزي) والبطاقات الممغنطة ستلعب دورًا كبيرًا في عملية تحرير الناخب من الضغوطات الاجتماعية والدينية في العملية الانتخابية

الإستراتيجية الثانية: إستراتيجية التصدي غير المباشر: تقوم هذه الإستراتيجية على اتخاذ خطوات مختلفة تساهم في تعزيز الثقافة السياسية والوعي الاجتماعي لدى الناخبين، وذلك من خلال التوجه إلى الناخبين مباشرة، أو من خلال حثّ الأحزاب والسياسيين على تطوير أدائهم

نشير إلى أن أي إستراتيجية لن تساهم في القضاء كليًّا على هذه الممارسات، لذلك لا بدّ من تصويب الأمور والإقرار بأن هدف هذه الإستراتيجيات هو الحدّ قدر الإمكان من هذه الممارسات، لا القضاء عليها كليًّا لأن ذلك أمر يصعب تحقيقه ويصعب قياسه

كما نشير أخيرًا، إلى أن اعتماد الإستراتيجية الأولى أو الثانية بمفردها، قد يساهم في تحقيق الهدف المنشود، إلا أن معالجة هذه القضية يتطلب مقاربة شاملة تجمع بين الإستراتيجيتين، حيث إن كل إستراتيجية تتكامل مع الأخرى وتسهّل الطريق أمامها توصلًا إلى تحقيق الأهداف المنشودة

آليات تنفيذ هذه الإستراتيجيات

يمكن العمل على تنفيذ الإستراتيجيات المذكورة أعلاه توصلًا إلى تحقيق الأهداف المنشودة من خلال إطلاق مجموعة من الحملات الوطنية الشاملة تغطي جوانب القضية كافة وتسعى لتطال الفئات كافة من خلال ما يلي

1. **إطلاق حملة وطنية تستهدف الناخبين:** تستهدف هذه الحملة التي تطلقها وزارة الداخلية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام توعية الناخبين بأهمية الاطلاع على المشروع السياسي الانتخابي للمرشحين قبل حسم خيارهم، وعلى ضرورة الفصل بين الروابط الاجتماعية الشخصية التي تجمعهم بالمرشح وبين الشؤون الوطنية التي يجب أن تقارب بصورة موضوعية بعيدًا عن الروابط الشخصية.
2. **إطلاق حملة وطنية تستهدف الأحزاب:** تستهدف هذه الحملة الأحزاب من خلال عقد ورش عمل لهم لحثّهم على

إيلاء مشروعهم السياسي الأهمية الكبرى في حملتهم الانتخابية، ولدفعهم بدورهم إلى تعديل أنظمتهم الداخلية توصلًا إلى إلزام المرشحين الحزبيين باعتماد مشروع سياسي وبالعمل على نشره من خلال منحه الأولوية في الجولات الانتخابية. كذلك، لا بدّ من أن تشمل هذه الحملة إعادة النظر في قانون الأحزاب، توصلًا إلى إقرار قانون أحزاب جديد وعصري يراعي التغيرات السياسيات والاجتماعية.

3. **إطلاق حملة وطنية تستهدف المرشحين:** وذلك يشمل المرشحين للانتخابات النيابية والانتخابات البلدية أيضًا. تقوم هذه الحملة بشكل أساسي على حثّ المرشحين على وضع مشروع سياسي متطور وعلى محاكاة الناخبين من خلال هذا المشروع لا من خلال الروابط الاجتماعية التي تجمعهم به.

4. إطلاق ورشة تشريعية: يتم ذلك من خلال استحداث لجنة مؤلفة من رجال قانون وباحثين سياسيين واجتماعيين، ومن ثم وضع القوانين الانتخابية في لبنان موضع دراسة، توصلًا إلى وضع مسوَّدات مشاريع قوانين جديدة تكفل اعتماد المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية في النظام الانتخابي وفي عملية إدارة ومراقبة الانتخابات تراعي مفهوم الديمقراطية الحديث وتحد من الممارسات التي تشوهه. بعد ذلك، يتعين على هذه اللجنة التسويق لهذه المشاريع لدى الكتل النيابية توصلًا إلى إقرارها.

5. **تأمين إدارة مستقلة للانتخابات:** لا عبرة باتخاذ أي إجراء من الذي ذكرناه أعلاه، ما لم يتم استحداث أجهزة رقابية فعالة تؤمِّن نزاهة العملية الانتخابية وتضمن تطبيق القوانين. وفي حين أن المشترع اللبناني قد استحدث هيئة للإشراف على الانتخابات، فإنه يجب تفعيل هذه الهيئة عبر توسيع نطاق صلاحيتها وتفعيل وتسهيل عملها. إلا أن الحلّ الأفضل في رأينا هو استحداث مرصد وطني (مستقل، غير حكومي) لمراقبة أداء المرشحين في فترة الحملة الانتخابية وقبلها وبعدها، ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي، كما يمكن الاستعانة بمراقبين دوليين للعملية الانتخابية، ما يساهم بشكل كبير في ضمان نزاهة العملية الانتخابية.

6. **إشراك وسائل الإعلام:** تلعب وسائل الإعلام في لبنان دورًا مهمًّا جدًّا في توجيه الرأي العام وتثقيفه، لذلك من الضروري إشراك وسائل في إعداد الحملات الوطنية وفي تطبيقها، لما لهم من نفوذ وامتداد يطال مختلف فئات المجتمع، ما سيساهم بشكل أساسي في إنجاح الحملات الوطنية.

7. **إشراك مختلف فئات المجتمع المدني:** إن هامش الحريات الواسع في لبنان ساهم في خلق مجتمع مدني فعّال ونشيط، لذلك، لا بد من إشراك منظمات وأشخاص المجتمع المدني في أي حملة وطنية توصلًا إلى تحقيق الأهداف المنشودة.

أهمية الإستراتيجيات والآليات

إن ما سبق وطرحناه من إستراتيجيات ومن آليات عملية لتطبيقها، لا يعدو كونه اقتراحًا ينطلق من فهم معمّق للحيثية اللبنانية ولما تحتاجه للتصدي لهذه الممارسات، ولذلك فهي اقتراحات قابلة للتطوير والتعديل انسجامًا مع وجهات النظر الأخرى التي تقارب الموضوع بطريقة مختلفة

ولكن أقل ما يمكن أن نقوله، هو أن هذه الإستراتيجيات مع هذه الآليات قادرة على الحدّ بشكل كبير وملحوظ من إساءة استعمال الروابط الاجتماعية للتأثير في قرارات الناخبين، وعلى خلق مجتمع يتمتع بالحدّ الأدنى من الثقافة السياسية التي تؤهله للاختيار بحكمة، وللعب دوره كفرد من أفراد المجتمع، مسؤول عن إيصال مرشحين يحملون مشروعًا سياسيًّا قادرًا على النهوض بالبلد، ومسؤولًا عن مراقبة أداء هذا المرشح توصلًا إلى محاسبته شعبيًّا

هوامش

1 فرانكلين روزفلت، «خطاب في جامعة بنسلفانيا» بتاريخ 27/9/1938، فيلادلفيا - بنسلفانيا.

2 وثيقة الاتحاد البرلماني الدولي رقم 33 الصادرة عن جمعية الاتحاد في دورتها رقم 117 المعممة أثناء الدورة 62 للجمعية العامة، منشور على موقع الاتحاد البرلماني الدولي الإلكتروني.

3 وحدة الأبحاث الاقتصادية التابعة لمجموعة Economist البريطانية، تقرير مؤشر الديمقراطية لعام 2023، https://www.eiu.com/n/campaigns/democracy-in-dex-2023/ .

4 Gregory Eady & Anne Rasmussen, "The Unequal Effects of the COVID-19 Pandemic on Political Interest Representation", 31 December 2022, www.link.springer.com

5 Christian Fernandez & Kristian Kriegbaum Jensen, "The civic integrationist turn in Danish and Swedish school politics", 1 March 2017, www.ncbi.gov

6 المادة 77 فقرة 1 من قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب رقم 44/2017.

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، مكاتب أوليف جروف، بيروت، لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.